

Distr.: General  
20 March 2023  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثانية والثلاثون

فيينا، 22-26 أيار/مايو 2023

البند 6 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت\*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

## تقرير معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

### مذكرة من الأمين العام

أعدّ هذا التقرير، الصادر عن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي أو المعهد)، عملاً بالفقرة 3 (هـ) من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد، وأقر بقرار اتخذته المجلس في جلسته المعقودة عبر الإنترنت يومي 19 و20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 تمهيداً لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

\* E/CN.15/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

190423 190423 V.23-05103 (A)



## النتائج التي حققها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

### تقرير مجلس الأمناء

#### أولاً - مقدمة

- 1- أنشئ معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي أو المعهد) عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1086 بآء (د-39)، الصادر في عام 1965. والمعهد مؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويتولى إدارته مجلس أمنائه الذي يقدم التوجيه الاستراتيجي ويسهم في تحديد الأولويات.
- 2- ويحمل المعهد الأقليمي رسالة النهوض بالعدالة وسيادة القانون دعماً للسلم والتنمية المستدامة، وذلك ضمن النطاق العريض لولايته بشأن وضع وتنفيذ سياسات عامة أفضل في ميدان منع الجريمة ومكافحتها.
- 3- ويعمل المعهد الأقليمي في مجالات متخصصة ومختارة تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والحوكمة الأمنية ومكافحة الإرهاب، ومخاطر منجزات التقدم التكنولوجي ومنافعها. ويسهم المعهد في سياسة الأمم المتحدة وعملياتها من خلال برامجه المتخصصة المتطورة العملية المنحى في مجالات الأبحاث والتدريب وبناء القدرات. وهو يشكّل، ضمن نطاق الولاية المسندة إليه، نافذة لترويج أفكار مبتكرة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.
- 4- ويقدم هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمناء ملخصاً للأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقليمي في عام 2022، اتساقاً مع إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022.

#### ألف - الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022

- 5- قام المعهد الأقليمي، من خلال ما اضطلع به من أبحاث وتقييمات للاحتياجات وتحليلات للاتجاهات المتغيرة، ومن واقع التعليقات الواردة من الشركاء والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومقرري السياسات والممارسين، بتحديد التهديدات والتحديات التالية في إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022، التي اضطلع بموجبه بالأنشطة المبينة في هذا التقرير:
  - (أ) التشدد والتطرف العنيف: الانتقال إلى تدابير تصدّ محددة السياق، وضعف نظم العدالة الجنائية، والثغرات التي تشوب التعاون على الصعيدين الوطني وعبر الوطني؛
  - (ب) نشاط شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الأسواق المشروعة وغير المشروعة: الاقتصادات الموازية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والصلات المحتملة مع الشبكات الإرهابية؛
  - (ج) ضعف الحوكمة الأمنية وسيادة القانون والافتقار إلى المساءلة المؤسسية في المناطق الخارجة من نزاعات؛
  - (د) تحقيق الأمن باستخدام التكنولوجيا المتطورة: بما يشمل التهديدات والحلول العالمية؛
  - (هـ) التهديدات التي تتعرض لها الأماكن المزدحمة والأهداف غير الحصينة؛
  - (و) العرضة للاستغلال الجنائي، وأوجه اللامساواة بين الجنسين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الفئات السكانية الضعيفة؛
  - (ز) الاتجاهات المستجدة في مجال الجرائم التي تؤثر في البيئة: استخراج الموارد البيئية واستخدامها والتجارة فيها بطريقة غير قانونية والاتجار بالمواد الخطرة.

- 6- ويتضمن الإطار الأولويات الاستراتيجية الست التالية التي تنظم الأنشطة المشمولة في هذا التقرير:
- (أ) منع التطرف العنيف ومكافحته؛
- (ب) التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة؛
- (ج) تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع؛
- (د) تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار؛
- (هـ) التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية؛
- (و) منع الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها.
- 7- وتتوافق أولويات المعهد مع الهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات) من أهداف التنمية المستدامة، ولكنها ترتبط أيضاً بعدة أهداف أخرى (من 2 إلى 6 و8 و9 و11 و14 و15).
- 8- وفي عام 2022، وضع المعهد الأقاليمي إطاره البرنامجي الاستراتيجي الجديد للفترة 2023-2026 (انظر القسم الثامن أدناه).

## باء - الأدوات والنُهُج

- 9- واصل المكتب توسيع نطاق نهجه الكلي والمتعدد القطاعات عن طريق إجراء أبحاث تطبيقية وعملية المنحى، وتبادل المعارف وتعميمها، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية، وإقامة شراكات قوية، وتقديم الدعم في مجال السياسات.
- 10- وعزز المعهد الأقاليمي الأبحاث بغية توسيع نطاق المعارف المتاحة بشأن مشكلات محددة وفهمها، وتصميم تدخلات مناسبة. وأصدر المعهد تقارير وموجزات تحليلية متعددة عن طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك ما يلي:
- (أ) "الطالبان في أفغانستان: تقييم للأخطار الجديدة التي تواجه المنطقة وما وراءها"؛
- (ب) النزاع في أوكرانيا وأثره على الجريمة المنظمة والأمن: لمحة عن الاتجاهات الرئيسية؛
- (ج) خلاصة وافية للممارسات الفضلى بشأن مشاركة المرأة والنهوض بها في مجال السلامة الكيميائية والأمن الكيميائي؛
- (د) الألعاب والميتافيرس: الزيادة المقلقة في الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت في إطار الحدود الرقمية الجديدة؛
- (هـ) "إطار سياساتي للحدود المسؤولة بشأن التعرف على الوجه: حالة استخدام - تحقيقات في مجال إنفاذ القانون"؛
- (و) التصورات المتعلقة بتغير المناخ والتطرف العنيف: الاستماع إلى المجتمعات المحلية في تشاد؛
- (ز) دليل المدعي العام للجرائم الكيميائية والبيولوجية؛
- (ح) التعلم معاً بشكل أفضل: موجز تجميعي مستقل في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب؛

(ط) التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في منطقة الشراكة الشرقية: تحديد الاحتياجات والتوصيات.

11- ودعمت الأبحاث التي اضطلع بها المعهد الأقليمي صوغ استراتيجيات سياساتية اجتماعية وجنائية محدّدة الأهداف لفائدة الدول الأعضاء. ومن خلال تعميم البيانات النوعية والكمية وتحليل أحدث اتجاهات الجريمة، ساعد المعهد الدول الأعضاء على إذكاء الوعي بالاحتياجات والثغرات الموجودة في نظم العدالة الجنائية وأطر السياسات ذات الصلة.

12- وساهمت أنشطة التدريب والتعلم التي يضطلع بها المعهد الأقليمي مساهمة نشطة في نقل وتعميم ما اكتسبه من خبرة من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج في إطار أولوياته الاستراتيجية الست. وبفضل ما يتمتع به المعهد من قدرة داخلية متطورة على تصميم أنشطة التعلم وتنفيذها وإدارتها وتقييمها، إلى جانب شبكته المتنامية من الخبراء والشراكات، تمكّن من تنظيم أنشطة تدريبية عديدة. وواصل المعهد توسيع قدراته في مجال التعلم الإلكتروني ومنصته على الإنترنت.

13- ونفذ المعهد مشاريعه وبرامجه على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مما أفاد طائفة واسعة من الجهات المعنية. وأجرى المعهد أكثر من 60 نشاطاً تدريبياً لنحو 2 000 متدرب. وتضمنت هذا الأنشطة، على سبيل المثال، تدريب أكثر من 500 من مسؤولي إنفاذ القانون والأمن على تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والوقاية من الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية والتصدي لذلك؛ و250 ممثلاً لسلطات إنفاذ القانون والقطاع الخاص على حماية الأماكن المزدحمة، بما في ذلك أثناء الفعاليات الرياضية؛ و500 من الخبراء التقنيين ومسؤولي إنفاذ القانون بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون؛ و20 ممثلاً لمختلف وكالات الأمم المتحدة لإذكاء الوعي بالصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

14- وفي عامي 2021 و2022، قدم المعهد الأقليمي، بالتعاون مع جامعة السلام، النسخة السادسة عشرة من برنامج منح درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة، الذي يتألف من مرحلة للتعليم عن بُعد ومرحلة سكنية في مجمع الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا؛ وتم قبول 40 طالباً يرغبون في التخصص في القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والجريمة عبر الوطنية. وكجزء من برنامج الماجستير في القانون، عقد المعهد الأقليمي وجامعة السلام في مجمع الأمم المتحدة في تورينو الحلقة الدراسية بشأن الدفاع في القانون الجنائي الدولي - التي نُظمت بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع في المحكمة الجنائية الدولية-لفائدة الطلاب وستة مشاركين خارجيين.

15- وبالإضافة إلى ذلك، عقد المعهد الأقليمي عدة دورات لطلاب الدراسات العليا والمهنيين باستخدام منهجيات تدريب دينامية. وشمل ذلك تنظيم خمس دورات تدريبية متخصصة عبر الإنترنت وكذلك في شكل يجمع بين الحضور الشخصي وعبر الإنترنت لفائدة المهنيين الشباب وطلاب الدراسات العليا بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والجامعات الدولية، وذلك لنشر المعارف في مجالات التجارة غير المشروعة والهجرة وحقوق الإنسان والتراث الثقافي والجريمة والأمن والجرائم البيئية. ونظراً للطلب المرتفع، سيُدرج العديد من هذه الدورات، ذات المحتوى المحدّث، في برنامج عمل المعهد الأقليمي لعام 2023.

16- وواصل المعهد الأقليمي، في إطار تطبيقه للنتائج والدروس المستفادة المستمدة من أبحاثه، تقديم التدريب والمشورة والتوجيه العمليين الميدانيين في كثير من المجالات العالية التخصص المتعلقة بالجريمة والعدالة. وقدم المعهد المشورة أيضاً إلى نظرائه بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة على الصعيدين السياساتي والتنفيذي، بغية تمكينهم من التصدي على نحو أكثر فعالية لتحديات محددة وللتحديات المستجدة.

17- وقد استخدم المعهد أساليب شتى للنهوض بالتعلم وإذكاء الوعي في مجال الجريمة والعدالة، مثل عقد واستضافة مؤتمرات دولية وحلقات عمل ودورات متخصصة للممارسين عبر الإنترنت، والبرنامج السنوي لمنح

درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وعلاوة على ذلك، قدم المعهد دعماً مباشراً لتنمية قدرات الجهات الوطنية المعنية في هذا المجال بغية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات. وقد عززت هذه الجهود من خلال منشورات المعهد، ومنها مجلة *Freedom from Fear Magazine* (التحرر من الخوف) التي يصدرها، وكذلك عن طريق الورقات السياسية والمواد المتخصصة التي أعدت استناداً إلى المشاريع البحثية، وتدريبات وأنشطة ميدانية.

18- وساهم المعهد الأقاليمي، من خلال مواقعه على شبكة الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي وتقاريره وحملاته والفيديوهات الخاصة به، في تعزيز المعرفة بالمسائل ذات الأولوية في نطاق ولايته والأدوات المتاحة ذات الصلة لمعالجتها.

19- وقد مولت الأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقاليمي في عام 2022 على نحو كامل من التبرعات. وكانت الجهات المانحة الرئيسية له هي كندا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا (مملكة\_)، والنرويج، وجمهورية كوريا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والشركة الصناعية والتجارية للمنتجات الغذائية (SICPA).

20- ونفذ المعهد الأقاليمي برنامج أنشطته من خلال مقره الكائن في تورينو، ومن خلال مكاتبه اتصال في روما ونيويورك، ومكتب مشاريع في بروكسل، ومركز المعارف المسمى "التحسينات الأمنية المتأنيبة من الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار" (SIRIO) في جنيف، ومركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات في لاهاي، ومراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية الكائنة في تبليسي والجزائر العاصمة والرباط وطشقند وعمّان ومانيلا ونيروبي. ويشارك المعهد في آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المواقع التي يكون له فيها وجود رسمي.

## ثانياً - منع التطرف العنيف ومكافحته

21- يضطلع المعهد الأقاليمي، بوصفه من الموقعين على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بدور حيوي في مساعدة الدول الأعضاء على ترجمة الممارسات الجيدة المستبانة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى سياسات وطنية.

22- وفي عام 2022، استفاد المعهد من خبرته الواسعة في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته وركز على المجالات الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التشدد والأنشطة المتطرفة؛ و(ب) إعادة تأهيل الجناة المتطرفين والعنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة إدماجهم، داخل السجون وخارجها على السواء؛ و(ج) تمكين الفئات السكانية الضعيفة، وخصوصاً الشباب، وبناء قدرتهم على مقاومة التطرف العنيف من خلال التماسك الاجتماعي.

23- كما أقام المعهد شراكة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني ومؤسسات الدولة للتصدي للتهديدات المتعلقة بالتشدد والتطرف العنيف وفهم تأثيرها على المجتمع والفئات الضعيفة. وركز المعهد على معالجة الدوافع المحلية لتشدد الشباب، بما في ذلك الديناميات الجنسانية للتجنيد، وعمل في بيئات عالية المخاطر، مثل السجون، لمنع التشدد والتجنيد.

## ألف - دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والأنشطة المتطرفة

- 24- اعترافاً بالدور الحاسم الذي تؤديه المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف، واصل المعهد الأقاليمي دعم وتنفيذ برامج ترمي إلى منع ومكافحة التشدد وتجنيد الإرهابيين والتطرف العنيف.
- 25- وأجرى المعهد، بناء على أعماله وبحوثه السابقة في منطقة الساحل، بحثاً بالتعاون مع المؤسسة السويسرية للتعاون من أجل التنمية (SWISSAID) للوصول إلى فهم أفضل للعلاقة بين تغير المناخ والتطرف العنيف، مع التركيز على تشاد. وحلّص البحث، الذي شمل أكثر من 130 مقابلة مع أفراد المجتمع المحلي والسلطات التقليدية، إلى أن الأنشطة الإنتاجية الرئيسية - وهي الزراعة والرعي وصيد الأسماك - في أربع مناطق مستهدفة في تشاد قد تأثرت سلباً بتغير المناخ، مما زاد مما تواجهه المجتمعات المحلية من ضغوط اقتصادية وضغوط من أجل البقاء. وقد استغلت الجماعات المتطرفة العنيفة هذه الضغوط لأغراض التجنيد والأغراض الدعائية. وعلاوة على ذلك، أدى التنافس على الموارد الآخذة في النقص إلى زيادة النزاعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، مما تسبب في انهيار التماسك الاجتماعي.
- 26- واستبان التقرير الناتج عن ذلك مبادئ توجيهية رئيسية سوف يُسترشد بها في التدخلات المقبلة لمنع التطرف العنيف في منطقة الساحل، تراعي التحديات والمخاطر الأمنية الشاملة والمحددة السياق ذات الصلة بالمناخ. وشدد التقرير بصفة خاصة على ضرورة تحسين فهم أوجه محددة للضعف الجنساني والاستثمار في الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إدماج المرأة وتمكينها ووصولها إلى عمليات صنع القرار.
- 27- وأطلق المعهد أيضاً مبادرة للتصدي للتمييز بين الجنسين وكذلك التطرف العنيف في مالي وموريتانيا والنيجر. وضمّت المبادرة لتسليط الضوء على أهمية المسائل الشاملة عند وضع السياسات الرامية إلى منع التطرف العنيف. وفي هذا السياق، شرع المعهد في إجراء بحث جديد يركز على تحديد السبل التي قد يكون بها التمييز والعنف القائم على نوع الجنس دافعا لتورط الرجال والنساء في المنطقة في الإرهاب.
- 28- وبالتوازي مع ذلك، نشر المعهد، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة بشأن التعلم معاً بشكل أفضل، وهي موجز تجميعي مستقل في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بعنوان *Learn Better, Together: Independent Meta-Synthesis under the Global Counter-Terrorism Strategy*. وتعرض الدراسة النتائج الجماعية لتحليل لأكثر من 118 تقريراً من تقارير التقييم والتقارير الرقابية المتاحة من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وتتضمن تجميعاً للنتائج والاستنتاجات والدروس المستفادة والتوصيات لكي تستخدمها كيانات الاتفاق العالمي لتقديم مساعدة تقنية عالية النوعية.

## باء - تعزيز استخدام الرياضة والقيم الرياضية كأداة لمنع التطرف العنيف

- 29- واصل المعهد الأقاليمي توعية المجتمع الدولي بأهمية الرياضة وقيمها بوصفها أداة بديلة صالحة لتعزيز العدالة والإدماج والشعور بالانتماء والقدرة على الصمود. وتعاون المعهد مع مكتب مكافحة الإرهاب، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، والمركز الدولي للأمن الرياضي في إطار البرنامج العالمي المعني بأمن الفعاليات الرياضية الكبرى والترويج للرياضة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف. ويهدف المعهد، من خلال البرنامج العالمي، إلى تزويد الدول الأعضاء بأمثلة ملموسة للسياسات والبرامج والأدوات والصكوك الدولية، من أجل إدماج الرياضة في خطط العمل الوطنية بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته.

30- وفي إطار البرنامج العالمي، واصل المعهد رصد المشاريع العشرة التي تلقت منحاً والتي تنفذها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وهي تهدف إلى تنفيذ إجراءات مبتكرة تستخدم الرياضة وقيمتها لمنع التشدد والتطرف العنيف. وفي هذا السياق، نفذ شركاء المعهد من المجتمع المدني في عام 2022 أكثر من 130 دورة تدريبية استفاد منها أكثر من 2 500 مشارك، ونفذوا أكثر من 300 نشاط شارك فيها ما يقرب من 8 000 مشارك. وتضمنت هذه الأنشطة مباريات ومسابقات رياضية (في ألبانيا والكاميرون)، وحوارات بين الثقافات (في أوغندا)، ومدارس وأنشطة رياضية أسبوعية.

31- وقيم المعهد فعالية المشاريع العشرة التي تلقت منحاً في استخلاص الدروس المستفادة والتوصيات للمشاريع الأخرى القائمة على الرياضة لمنع التطرف العنيف. ووضع المعهد استبياناً أساسياً/ختامياً لمنظمات المجتمع المدني التي تلقت المنح، كما نفذ بعثات للرصد. وتشمل النتائج والتوصيات الأولية ضرورة وضع استراتيجية شاملة جنسانياً تراعي السياق، وأهمية استخلاص المعلومات من المشاركين في الرياضة، والحاجة إلى بناء علاقة إيجابية مع مجموعات الأقليات.

32- ونظم المعهد المنتدى الإقليمي الأول لجهات الوصل الوطنية لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، والمنتدى الإقليمي الأول لجهات الوصل الوطنية لأفريقيا في داكار. وجمع المنتديان بين جهات الوصل الوطنية من جميع أنحاء المنطقتين، ووفر لها منصة لتبادل الدروس المستفادة وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تطبيق المعايير المعترف بها عند وضع الترتيبات الأمنية للفعاليات الرياضية الكبرى المقبلة ووضع سياسات متقدمة لمنع التطرف العنيف تستفيد من الرياضة وقيمتها.

## جيم- تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة إدماجهم، داخل السجون وخارجها على السواء

33- واصل المعهد الأقاليمي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء حتى تُحوّل إلى سياسات وطنية الممارسات الجيدة ذات الطابع العام التي أصدرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بصيغتها الواردة في مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين العنيفين، والتي تتناول الاحتياجات اللازمة لإعادة تأهيل المتطرفين العنيفين المسجونين.

34- وفي هذا السياق، عمل المعهد بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإدارة السجون الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز نظام تصنيف السجناء في البلد عن طريق وضع أداة تصنيف مصممة خصيصاً وبناء قدرات موظفي السجون.

35- وواصل المعهد ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب مكافحة الإرهاب جهودهما لملء الثغرات المعرفية بشأن السجناء المتطرفين العنيفين. واستناداً إلى تحليلهما للبيانات الموجودة عن السجناء المتطرفين العنيفين والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في إدارتهم، واصل المعهد والمركز وضع منهجية مصممة خصيصاً للتوليد والجمع المنهجي للبيانات ذات الصلة بالسجناء المتطرفين العنيفين يمكن الاسترشاد بها في إدارتهم في السجون وإعادة إدماجهم في المجتمع في نهاية المطاف. وتتطوي المنهجية على خريطة طريق وسلسلة مقابلة من الأنشطة، تشمل استبياناً مرناً يمكن تكيفه مع مختلف السياقات التشغيلية. وفي المرحلة المقبلة، سوف يختبر المعهد والمركز المنهجية مع سلطات السجون في الدول الأعضاء المشاركة.

## دال - معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

36- لا تزال الدول الأعضاء تواجه تحديات متزايدة في تحديد الحالات التي تنطوي على عناصر إجرامية وإرهابية على السواء أو التي تتداخل فيها تلك العناصر، والتحقيق في تلك الحالات. وبناء على ذلك، واصل المعهد إجراء بحوث ذات صلة بغرض تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء والمنظمات.

37- وفي هذا السياق، يستخدم المعهد ممارسات لاهي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب ومجموعة أدوات السياسات ذات الصلة بممارسات لاهي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب المتصلة بها كأساس لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وتنظيم أنشطة لبناء قدرات مقرري السياسات والممارسين.

38- ويعزز المعهد أيضاً التعاون فيما بين الوكالات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولا سيما التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والموظفين القضائيين والمدعين العامين. وسيتيح البحث الذي يجري الاضطلاع به للمعهد التوسع في مختلف المناطق العالمية ذات الصلة والحصول على بيانات يمكن أن تساهم في توحيد التوصيات ذات الصلة بالدول الأعضاء المعنية الواردة في مجموعة أدوات السياسات.

39- ونظم المعهد الأقليمي حلقتي عمل لبناء القدرات في تونس لفائدة مقرري السياسات والممارسين الليبيين العاملين على الانخراط مع المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، قدم المعهد الدعم للموظفين في مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة من خلال تدريب العاملين في الميدان على كيفية التعرف على الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وعلى تعزيز القدرات المتعلقة بالبحث وتبادل المعلومات. وساهم المعهد، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في بناء القدرات بشأن مجموعة أدوات السياسات لموظفي إنفاذ القانون في النيجر.

40- ووسع المعهد نطاق مساعده التي يقدمها في أمريكا اللاتينية، حيث دعم حكومة الأرجنتين من خلال حلقات عمل للبحث والتوعية بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب في العاصمة وفي منطقة الحدود الثلاثية.

41- واستكملت هذه الأنشطة البحوث التي يجريها المعهد بالشراكة مع منظمة الدول الأمريكية بشأن موضوع الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في أمريكا اللاتينية، والتي من المقرر نشر نتائجها في عام 2023. وشرع المعهد أيضاً في إجراء بحوث بشأن الاتجار بالتراث الثقافي وصلاته بتمويل الإرهاب، ومن المقرر الاضطلاع بأنشطة في عام 2023 بالشراكة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

## ثالثاً - التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة

42- في عام 2022، عمل المعهد الأقليمي مع الحكومات ووزارات العدل والمؤسسات القانونية وسلطات الملاحقة القضائية لاستهداف المؤسسات المالية الإجرامية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار بالسلع المقلدة، والممارسات الفاسدة. ويدعم المعهد الدول الأعضاء في التحقيق في الجرائم الاقتصادية وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وتحسين التحقيقات المالية الموازية، ومصادرة الموجودات غير المشروعة. كما قدم مشورة من خبراء بشأن مكافحة الممارسات الفاسدة وحماية سلاسل الإمداد الأساسية. وإضافة إلى ذلك، قدم المعهد المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن استخدام الموجودات المستردة لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية القصوى، وتناول تأثير الجريمة المنظمة والفساد.



43- وأبرزت البحوث التي اضطلع بها المعهد الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، واستخدام الاتجار لتمويل الأنشطة غير القانونية. وقدمت المبادرات البحثية التي نفذها المعهد أحدث الخبرات التقنية بشأن كيفية منع الأنشطة الإجرامية المنظمة ومكافحتها، وتتبع الموجودات المتحصل عليها بصورة غير مشروعة وضبطها واستردادها.

## ألف- النهوض بقدرة الدول الأعضاء على تحسين تتبع الموجودات المرتبطة بأفعال الفساد الكبرى وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها

44- ساعد المعهد أوكرانيا على بدء العمل اللازم لتعزيز نظام المصادرة المدنية في البلد من أجل السماح للسلطات بضبط ومصادرة الموجودات المتحصل عليها بصورة غير مشروعة مع ضمان مراعاة الأصول القانونية. وعلى الرغم من استمرار النزاع، صدرت قرارات قضائية جديدة في عام 2022، ومن المتوقع صدور عدد أكبر في عام 2023، تتطوي جميعها على موجودات مرتبطة بأعمال فساد أو نشاط إجرامي منظم آخر.

45- وساعد المعهد أيضا أرمينيا وأذربيجان في التماس توضيحات من ولايات قضائية أجنبية بشأن موجودات مسروقة موجودة في مصارف هاتين الولايتين القضائيتين. وبالمثل، قدم خبراء استرداد الموجودات التابعون للمعهد الدعم التقني إلى جمهورية مولدوفا وأوكرانيا بشأن قضايا تتعلق بموجودات مولدوفية وأوكرانية موجودة في الخارج.

46- ووسع المعهد نطاق تقديمه مشورة الخبراء إلى إدارة المصادرة المدنية التابعة لمكتب المدعي العام في أرمينيا، التي تشرف على 300 تحقيق مدني متعلق بالمصادرة.

47- وشارك مسؤولون من أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليبيا في بعثات دراسية نظمها المعهد، بما في ذلك بعثة قام بها مسؤولو الشراكة الشرقية إلى مملكة هولندا للتعرف على الممارسات الجيدة في ضبط الموجودات ومصادرتها وإدارتها. وناقش المسؤولون الممارسات الحديثة المتعلقة بشفافية إدارة الموجودات المستردة والاتجاه المتصاعد نحو توجيه الموجودات المصفاة إلى الاحتياجات الإنمائية الوطنية ذات الأولوية القصوى. كما أتيحت للمشاركين فرصة التعرف على الممارسات الفضلى المتعلقة بضبط الموجودات الافتراضية ومصادرتها وإدارتها واستردادها، وهو مجال أعربت السلطات في بلدان الشراكة الشرقية عن قلقها بشأنه.

48- وأصدر المعهد تقريرا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات في منطقة الشراكة الشرقية يتضمن تحديدا للاحتياجات وتوصيات، بعنوان *Illicit Financial Flows and Asset Recovery in the Eastern Partnership Region: A Mapping of Needs and Recommendations*، سلط الضوء على الأضرار التي لحقت بمنطقة الشراكة الشرقية من جراء التدفقات المالية غير المشروعة غير الخاضعة للرقابة. ويسلط التقرير الضوء أيضا على أهمية تعزيز العلاقات عبر الحدود داخل المنطقة لضبط أكبر قدر ممكن من الموجودات المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة. ويركز التقرير بصورة خاصة على المسائل المتعلقة بالتعاون عبر الحدود فيما يتصل بالمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات، مما يجعل من الممكن تقديم توصيات سياساتية أكثر شمولاً وكلية إلى الجهات المعنية على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي من أجل تعزيز التعاون عبر الحدود في مسألة استرداد الموجودات.

49- وواصل المعهد العمل مع السلطات الليبية بشأن الآليات التي يلزم اعتمادها أو تعزيزها لمنع الحالات المنطوية على أفعال فساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً، مع التركيز بشكل أساسي على تيسير تحسين النتائج فيما يتعلق باسترداد الموجودات. وفي هذا السياق، يسر المعهد جهوداً متعدد الأطراف لكي تُعاد إلى ليبيا الموجودات الثقافية المنهوبة التي يزيد عمرها على 2 300 سنة وتقدر قيمتها بأكثر من 500 000 دولار، التي ضببتها سلطات الولايات المتحدة.

## باء - تعزيز السياسات والآليات الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار غير القانوني والجريمة المنظمة

50- أجرى المعهد دراسة لتقييم أثر النزاع في أوكرانيا وانعكاساته على الجريمة المنظمة والمسائل المتصلة بالأمن بالنسبة للبلدان المجاورة، مع التركيز على جمهورية مولدوفا. وتضمن البحث تحليلاً لما يلي: (أ) الجريمة المنظمة والاتجار، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة والتبغ غير المشروع وغير ذلك من السلع؛ و(ب) الجرائم السيبرانية والاحتيال؛ و(ج) المعلومات المضللة والدعاية؛ و(د) الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

51- وقدمت الدراسة توصيات رئيسية إلى الجهات المعنية المهتمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بهدف استبانة الدروس المستفادة وتوجيه المبادرات في المستقبل للتخفيف من المخاطر في المجالات المذكورة أعلاه. وتدعو التحديات المتعددة والمتغيرة التي استبانتها الدراسة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة عاجلة، ولا سيما لتعزيز التعاون الإقليمي، نظراً لوجود التحديات في جميع أنحاء المنطقة. وبما أن الجماعات الإجرامية عبر الوطنية تتفوق على تدابير العدالة الجنائية بشكل متزايد، فإنه يتعين على أجهزة إنفاذ القانون على الحدود أن تحسن التعاون والتواصل عبر الحدود وفي المنطقة من أجل التبادل الآني للمعلومات والمعلومات الاستخباراتية عن الأنشطة الإجرامية ودروب التهريب.

52- ويسرت نتائج الدراسة تصميم مبادرة تعاون أوسع نطاقاً لتقديم دعم عاجل ومصمم خصيصاً لجمهورية مولدوفا. وفي البداية، قام المعهد بتيسير حلقتي عمل عبر الإنترنت بشأن الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني وتخطيط البنى التحتية الحيوية. وحضر حلقتي العمل ممثلون عن المفتشية العامة للشرطة، ودائرة تكنولوجيا المعلومات، والمفتشية العامة لشرطة الحدود، ومكتب الهجرة واللجوء التابعين للبلد. واكتسب المشاركون فهماً أعمق للمسائل التي نوقشت وكيفية معالجتها في سياق جمهورية مولدوفا.

53- واستمر المعهد الأقاليمي، في إطار سعيه إلى زيادة المعرفة بالطرائق المختلفة التي تحدث بها انتهاكات الملكية الفكرية وتحسين فعالية التدابير الوطنية والدولية المتخذة للتصدي لها، في إجراء تحليلات متعمقة لدراسات حالات إفريقية متعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، بالتعاون مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

54- وأجرى المعهد تحليلات متعمقة للحالات الثلاث التالية: (أ) حالة في الدانمرك تركز على موزع لمحتوى تلفزيوني على نحو غير مشروع عن طريق تلفزيون بروتوكول الإنترنت؛ و(ب) حالة في صربيا تتعلق بملفات تعريف الارتباط المزيفة التي تُسوّق على أنها أصلية؛ و(ج) حالة في السويد تنطوي على احتيال في الفواتير المتعلقة بتسجيل الملكية الفكرية على صعيد الاتحاد الأوروبي.

55- ويقدم كل دراسة حالة تحليلاً كاملاً، من مرحلة التحقيق إلى المقاضاة وإصدار الأحكام. ويستخدم المدعون العامون في الشبكة الأوروبية للمدعين العامين لجرائم الملكية الفكرية دراسات الحالات الفردية كمرجع عند إجراء تحقيقات مماثلة. ويعكف المدعون العامون وقضاة التحقيق في بلدان أخرى أيضاً على تطبيق النتائج المستخلصة من التحليلات باعتبارها ممارسات فضلى ودروساً مستفادة، وذلك بغرض تعزيز الإجراءات القضائية وما تسفر عنه من نتائج. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز دراسات الحالات الفردية فعالية استراتيجيات التحقيق والملاحقة القضائية لمكافحة جرائم الملكية الفكرية.

## رابعاً - تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع

56- عمل المعهد الأقاليمي، ضمن النطاق العريض لولايته بشأن وضع وتنفيذ سياسات عامة أفضل في ميدان منع الجريمة ومكافحتها، على توعية الجهات المعنية الوطنية بالاحتياجات والثغرات الموجودة

في سياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بغية سد الثغرة بين المعايير الدولية والبرامج الوطنية المتعلقة بعدالة الأحداث، وتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة كعامل حاسم في منع التطرف العنيف وتجنيد الإرهابيين في البلدان الخارجة من نزاع.

57- وأسهم الدعم المقدم من المعهد الأقليمي إلى الدول الأعضاء في مجال تتبع واسترداد الموجودات المرتبطة بالفساد والأشكال الأخرى من الجرائم الخطيرة، في تعزيز سيادة القانون وثقة الجمهور، وشكّل نموذجاً للبلدان الخارجة من نزاع التي تنظر في اتخاذ إجراءات لاسترداد موجودات مسروقة.

58- وواصل المعهد الأقليمي العمل مع المؤسسات القضائية مثل جهاز القضاء والشرطة وقوات الأمن والأجهزة الإصلاحية بشأن الأدوات والسياسات والآليات القانونية التي تكفل وجود نظام قضائي عادل يخضع للمساءلة.

59- ويقدم المعهد المشورة إلى الدول الأعضاء والجهات المعنية المهمة بشأن أفضل السبل لمعالجة الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فضلاً عن تعزيز فهمهم لهذه الظاهرة الدائمة التحول، وتوفير التعاريف لتيسير رصدها.

60- وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر المعهد الأقليمي تقييماً أولياً للتهديدات بشأن الطالبان في أفغانستان، يتضمن تقييماً للأخطار الجديدة التي تواجه المنطقة وما وراءها، بعنوان *The Taliban in Afghanistan: assessing new threats to the region and beyond*، بغرض تحليل وتقييم التطورات الأخيرة في أفغانستان وتبعاتها الأوسع نطاقاً على الأمن على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وتضمن التقييم أيضاً توصيات للاسترشاد بها في تصميم برنامج متكامل للبلدان المجاورة. وهذا التقرير مقدمة لتقرير أكثر شمولاً، يجري إعداده حالياً، يستكشف ويحدد: (أ) المصادر الحالية لتمويل الطالبان؛ و(ب) العلاقة بين الطالبان والجماعات الإرهابية الأجنبية، وبخاصة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان؛ و(ج) استخدام الجزاءات وعواقبها غير المقصودة؛ و(د) العلاقات والديناميات الإقليمية؛ و(هـ) الآثار المحتملة على السياق الأمني الأوروبي.

## خامساً - تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار

61- واصل المعهد الأقليمي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مواجهة المخاطر والفرص التي يوفرها التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا، في مجالات من بينها الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والروبوتيات، والواقع المعزز والافتراضي، والميتافيرس، والتكنولوجيات اللامركزية.

62- وتحقيقاً لهذه الغاية، قام المعهد بتحسين فهم وكالات إنفاذ القانون لما يلي: (أ) المخاطر المتصلة باستخدام التكنولوجيا لأغراض خبيثة؛ و(ب) حالات استخدام تتعلق بتطبيق التكنولوجيا الجديدة لمواجهة التهديدات الأمنية ومختلف أشكال الأنشطة الإجرامية، مثل الإرهاب واستغلال الأطفال؛ و(ج) التحديات القانونية والأخلاقية والاجتماعية المرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيا.

63- ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التقليدية والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، أن تعزز الأمن والسلامة العامين. بيد أن الإمكانيات الكاملة لهذه الأدوات المتطورة لمنع الجريمة والإرهاب وكشفها ومكافحتها بكفاءة لم تُستكشف بالكامل بعد. وواصل المعهد النهوض بمناقشة السياسات المتعلقة بالابتكار في قطاع الأمن، وتيسير فهم هذه التكنولوجيات التي تشهد تطوراً لدى الممارسين في أوساط إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب.

## ألف - تعزيز المعرفة بأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا لمكافحة الاختراق الإجرامي لسلسلة الإمداد المشروعة

64- واصل المعهد الأقاليمي تعزيز المعرفة بدور التكنولوجيا في التصدي للتهديدات التي يشكلها اختراق الجماعات الإجرامية المنظمة لسلاسل الإمداد المشروعة.

65- وتحققاً لهذه الغاية، نظم المعهد، بالشراكة مع إدارة الكيمياء الحكومية التابعة لوزارة الداخلية في كينيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومراكز التميز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، حلقة عمل حول موضوع "استخدام تكنولوجيات التوثيق وتقنيات التحليل النووية لمكافحة الاختراق الإجرامي لسلاسل الإمداد المشروعة: حالات الغش في الوقود ومبيدات الآفات غير القانونية والصيد غير المشروع والأدوية المزيفة". وضمت حلقة العمل خبراء حكوميين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وخبراء من الشركات التي تصمم الحلول التكنولوجية.

66- وحل المشاركون في حلقة العمل كيفية اختراق الجماعات الإجرامية المنظمة العنيفة والجماعات الإرهابية العنيفة لسلاسل الإمداد المشروعة في المجالات الرئيسية. وركز التحليل، على وجه الخصوص، على المخاطر الأمنية القائمة والمستجدة المتصلة بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومبيدات الآفات غير المشروعة، وحالات الغش في الوقود، والأدوية المزيفة. كما ناقش المشاركون كيف يمكن للتقدم التكنولوجي الأخير أن يساعد في تعزيز سلامة سلاسل الإمداد في هذه المجالات. وتركزت المناقشة على الفئتين الرئيسيتين التاليتين من التكنولوجيات: (أ) التكنولوجيات المبتكرة لأمن سلاسل الإمداد المصممة لمنع وكشف الاختراق الإجرامي لسلاسل الإمداد المشروعة؛ و(ب) تقنيات التحليل النووية المستخدمة في التحليل الجنائي لتحديد تكوين المنتج وإسناد الأنشطة الإجرامية.

## باء - إنفاذ القانون والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة ذات الصلة

67- قام المعهد الأقاليمي بالنهوض بالمعارف وتعزيز الفهم فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون، مع التركيز بوجه خاص على الاستخدام المسؤول لهذه التكنولوجيات. ووضع المعهد، من خلال تعاونه الجاري مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وبدعم من الاتحاد الأوروبي، مجموعة أدوات للابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون كدليل عملي لأجهزة إنفاذ القانون بشأن تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية وعلى نحو يراعي حقوق الإنسان. وخلال عملية التطوير، أجريت دراسة استقصائية على الصعيد العالمي لقياس الرأي العام إزاء استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي.

68- وأصدر المعهد الأقاليمي والإنتربول تقريراً مشتركاً يسلط الضوء على عدة جوانب رئيسية من الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بإنفاذ القانون. ويتضمن التقرير رؤى بشأن حالات الاستخدام التي عرضت في الاجتماع العالمي السنوي الثالث بشأن الذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون، المشترك بين المعهد الأقاليمي والإنتربول، مثل الخطوط الساخنة لأجهزة إنفاذ القانون التي تستخدم معالجة اللغة الطبيعية باللغة العربية، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد المعاملات المشبوهة التي قد تشير إلى علامات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل المخدرات.

69- واسترعى استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه في تحقيقات إنفاذ القانون مزيداً من الانتباه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعزز المعهد الأقاليمي، بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي والإنتربول والشرطة الوطنية لمملكة هولندا، فهم الكيفية التي يمكن بها لأجهزة إنفاذ القانون أن تستخدم هذه التكنولوجيا، وأسّس لإجراء مناقشات سياسية بشأن استخدامها على نحو مسؤول. وقام المعهد بتجريب "إطار سياساتي للحدود

المسؤولة بشأن التعرف على الوجه - حالة استخدام: تحقيقات في مجال إنفاذ القانون" الخاص به مع وكالات إنفاذ القانون في البرازيل والسويد وفرنسا ونيوزيلندا وهولندا (مملكة-).

70- وواصل المعهد دفع عجلة الابتكار في مجال إنفاذ القانون، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأدوات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة القائمة على الذكاء الاصطناعي للتحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال في إطار مبادرته بشأن تسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز أمن الأطفال، التي تنفذ بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة. وأحرز تقدم كبير، لا سيما من خلال إطلاق المركز العالمي المعني بتسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز أمن الأطفال، وهو مورد رئيسي للمحققين في مجال إنفاذ القانون. ومنذ انطلاقه، انضم إليه أكثر من 200 من موظفي إنفاذ القانون من 60 دولة عضواً، وتمكنوا من الاستفادة من المعارف والمعلومات المتعلقة بأكثر من 60 أداة وتقنية قائمة على الذكاء الاصطناعي.

71- كما استكشف المعهد الأقاليمي العالم الافتراضي مع شركاء من مؤسسة Bracket Foundation وشركة Value for Good من خلال إصدار تقرير جديد بشأن الألعاب والميتافيرس يتناول الزيادة المقلقة في الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت في إطار الحدود الرقمية الجديدة، بعنوان *Gaming and the Metaverse: The Alarming Rise of Online Child Sexual Exploitation and Abuse within the New Digital Frontier*. ويسهم التقرير في بناء فهم للمخاطر الجديدة والفريدة التي تواجه الأطفال الذين يستخدمون منصات الألعاب الاجتماعية والمنصات الاندماجية مثل ميتافيرس، بالإضافة إلى التدابير التي يجب على مختلف الجهات المعنية اتخاذها لضمان سلامة وأمن الأطفال في تلك المساحات. ويشمل ذلك الكيفية التي يمكن بها للحكومات وقطاع الصناعة العمل معاً لتنفيذ التشريعات وسمات المنصات التي تحمي الأطفال وحقوقهم. ويعد التقرير بمثابة تحذير إرشادي بشأن الوضع الحالي لتلك البيئات الافتراضية والمخاطر التي قد يواجهها الأطفال هناك.

72- وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد الأقاليمي اجتماعات لأفرقة الخبراء مع مكتب مكافحة الإرهاب لتحديد مجالات جديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل استخدام تحليل الشبكات الاجتماعية الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت. واستكشفت سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية التي ينظمها المعهد بعنوان Future Series بشأن الميتافيرس وويب 3.0 (Web 3.0) التحديات والفرص التكنولوجية المحتملة ذات الصلة. ويوفر العمل الاستكشافي الذي اضطلع به المعهد بشأن هذه المسائل ركيزة أساسية في فهم الجهات المعنية لاستخدام هذه التكنولوجيات لمنع الجريمة والاستخدامات الخبيثة المحتملة.

73- واستعرض المعهد الأقاليمي أيضاً الأدوات والحلول التكنولوجية لكشف وفضح المعلومات الكاذبة (مثل أدوات الذكاء الاصطناعي ومنصات اكتشاف الأخبار المزيفة على الإنترنت، وتطبيقات الهوية المحمولة وروبوتات الدردشة التي تستهدف الجمهور العام ويدعمها مدققو الحقائق، وملحقات متصفح الويب للجمهور العام، ومنصات وأدوات الإلمام بمعلومات بشأن وسائط الإعلام الرقمية)، التي تصف مزايا وعيوب كل منها.

## سادساً - التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية

74- طرح المعهد الأقاليمي أفكاراً جديدة لمنع التهديدات الأمنية العالمية والتخفيف من حدتها، والترويج لاستراتيجيات قابلة للتطبيق للتصدي للمخاطر الناشئة العديدة التي تهدد السلامة. وواصل المعهد دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحسين السياسات القائمة بهدف تعزيز التأهب العام للحوادث التي تتطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وتعزيز القدرة على التخفيف من أثارها، أساساً من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات.

75- وفيما يتعلق بالأمن الإشعاعي والنووي، أعد المعهد مبادرات لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز القدرات العامة لأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الأمن على إحباط محاولات الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية، بسبل من بينها تبادل المعلومات والاستخبارات في حينها.

## ألف- تحسين التعاون فيما بين الوكالات فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

76- واصل المعهد الأقليمي دعمه لجهود الدول الأعضاء وعددها 64 دولة المشاركة حالياً في مبادرة مراكز التميز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي، وذلك لتحسين السياسات القائمة بهدف تعزيز التأهب العام للحوادث التي تنطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية، وتعزيز القدرة على التخفيف من آثارها، ولا سيما من خلال تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات.

77- وشكل المعهد فريقاً من الخبراء الدوليين والإقليميين في المجال الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، إلى جانب كبار المدعين العامين ومحاميين الإدعاء، لإعداد الطبعة الأولى من دليل المدعي العام للجرائم الكيميائية والبيولوجية، المعنون *Prosecutor's Guide to Chemical and Biological Crimes*. والدليل مصمم لمساعدة ضباط الشرطة والمدعين العامين ووكالات التحقيق على إنجاح الملاحقة القضائية للحوادث التي تنطوي على احتياز عوامل كيميائية أو بيولوجية، أو تخزينها أو إنتاجها أو نقلها أو استخدامها بصورة متعمدة. وهي وثيقة غير ملزمة رفيعة المستوى توفر معلومات عن الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالاستخدام المتعمد لهذه العوامل وتأثير ذلك على عملية المقاضاة.

78- وأعد المعهد سلسلة من تدابير بناء القدرات ومجموعات من التدريبات تتعلق بالجرائم الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لفائدة المدعين العامين والقضاة والمحققين والخبراء في الأدلة الجنائية وأجهزة الشرطة وسائر سلطات إنفاذ القانون. وستؤدي هذه التدابير والمجموعات إلى تحسين التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها من خلال تقديم أكثر من 38 دورة تدريبية، وسوف تدمج في المناهج الدراسية الوطنية لمؤسسات التدريب في البلدان المستفيدة.

79- وتعاون المعهد الأقليمي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة التمثيل غير المتكافئ للمرأة في مجال السلامة الكيميائية والأمن الكيميائي. ولإسراع أصوات النساء وزيادة مشاركتهن في هذا المجال، قاما بوضع خلاصة وافية للممارسات الفضلى بشأن مشاركة المرأة والنهوض بها في مجال السلامة الكيميائية والأمن الكيميائي، وعنوانها *Compendium of Best Practices on the Engagement and Advancement of Women in Chemical Safety and Security*. ويوفر المنشور الإرشاد لمقرري السياسات والمهنيين المعنيين بشأن تعزيز الشمول الجنساني في قطاع السلامة الكيميائية والأمن الكيميائي من خلال تسليط الضوء على الممارسات الفضلى في مجال التعيين والتدريب وتعزيز المهن الشاملة للجنسين.

80- ويسر المعهد عدة أنشطة مستهدفة في عدة مناطق، منها:

(أ) تنظيم أول أكاديمية لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لجهات الوصل الوطنية، حضرها 51 مشاركاً من 39 بلداً. وتوفر الأكاديمية منبرا لتعزيز المعارف الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وتبادل الخبرات، وتعزيز مهارات جهات الوصل الوطنية؛

(ب) الاضطلاع بطائفة واسعة من أنشطة التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بما في ذلك تقييمات للاحتياجات والمخاطر، وخطط عمل وطنية وإقليمية، ودورات تدريبية، ونماذج لتدريب المدربين، وتمارين ميدانية منضدية، بما في ذلك تمارين عابرة للحدود؛

- (ج) تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية لمناقشة نتائج وأنشطة مبادرة مراكز التميز، وعرض ومناقشة خطط العمل الإقليمية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والتخطيط لمشاريع وأنشطة إقليمية جديدة، بما في ذلك التدريب والتمارين الميدانية؛
- (د) عقد حلقات عمل داخل البلدان لدعم الأفرقة الوطنية المعنية بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، في مجالات منها إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها؛
- (هـ) وضع الصيغ النهائية لخطط العمل الإقليمية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا وشرقها، التي تشمل المجالات ذات الأولوية والتي ستوجه مواصلة تطوير المشاريع الإقليمية؛
- (و) عقد الاجتماع الدولي لجهات الوصل الوطنية، الذي حضره حوالي 120 مشاركاً من 64 بلداً مشاركاً في مبادرة مراكز التميز؛
- (ز) تيسير عقد مؤتمر إقليمي حول ضوابط الرقابة على السلع ذات الاستخدام المزدوج، في دبي، الإمارات العربية المتحدة. ونظم المؤتمر، الذي استمر يومين، المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية والرقابة على الصادرات، والمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار في الإمارات العربية المتحدة، وبرنامج الاتحاد الأوروبي فيما بين الشركاء للرقابة على الصادرات؛
- (ح) ونتيجة لمشاركة مبادرة مراكز التميز مع لبنان، صدر قرار من رئيس وزراء البلد بتنظيم آلية العمل لتنفيذ التزامات لبنان المتعلقة بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية وإدارة المخاطر ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها.

## باء - مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية

- 81- واصل المعهد الأقليمي دعمه لبلدان مختارة في الشرق الأوسط (الأردن والعراق ولبنان) ومنطقة البحر الأسود (أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا) وجنوب شرق آسيا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا) في تحسين قدرة موظفي أمن الدولة وإنفاذ القانون على وضع وتخطيط وتنفيذ عمليات استخباراتية من أجل إحباط محاولات نقل المواد الإشعاعية والنووية وتعزيز التعاون بين موظفي الاستخبارات وإنفاذ القانون في تلك الدول.
- 82- وقد استفاد المعهد من شبكاته وشركائه مع الوكالات الوطنية التي تتصدى للاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية من أجل زيادة تعزيز علاقات الثقة مع الجهات المتحاورة في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأسود وجنوب شرق آسيا، بغية تحسين الأمن والسلامة النوويين على الصعيد الإقليمي من خلال تعزيز التأزر والتعاون.
- 83- وقام المعهد الأقليمي، من خلال دوراته الثلاث لتدريب المدربين، بتحسين معرفة المشاركين بالمواد الإشعاعية والنووية التي تكون عرضة لأنشطة التهريب، وتحسين قدراتهم على تخطيط وتنفيذ عمليات الاستخبارات وإنفاذ القانون والتحقيقات المتعلقة بالإشعاعات في مسرح الجريمة.
- 84- وقام المعهد، من خلال أول حلقة عمل بين الأقران بشأن آليات التعاون الإقليمي، بتوفير منصة للخبراء لتبادل الدروس المستفادة والخبرات في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات، واضعاً الأساس للتغلب على التحديات في هذا الصدد. وعززت حلقة العمل التعاون الإقليمي وحسنت تدابير التصدي العامة للاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية.
- 85- وفي جمهورية مولدوفا وجورجيا، نظمت أفرقة المدربين الوطنية المشتركة بين الوكالات، بدعم من المعهد الأقليمي، أول الدورات التدريبية الوطنية بشأن مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية. وكان الهدف

من التدريب تعزيز قدرات موظفي الأمن وإنفاذ القانون على مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية، وأتاح فرصة للمدربين لممارسة مهارات تقديم التدريب التي اكتسبوها خلال دورات تدريب المدربين الوطنية والإقليمية التي عقدت سابقاً.

86- ونظم المعهد الأقاليمي أول حلقة عمل إقليمية بين الأقران بشأن آليات التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأسود، ضمت ممثلين من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وكان الهدف من حلقة العمل تقييم وتحسين آليات التعاون الإقليمي فيما يتعلق بحوادث الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية. وناقش المشاركون قدراتهم ونظمهم المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية وكذلك ما يواجهونه من تحديات في مجال التعاون الإقليمي. ووفرت المناقشات القائمة على السيناريوهات إطاراً للتعاون الإقليمي بين البلدان.

87- ونُظمت عدة حلقات عمل تدريبية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا على أساس منهج تدريبي وضعه المعهد الأقاليمي مصمم خصيصاً لاحتياجات تلك البلدان المحددة.

88- وعقد المعهد في بنوم بنه دورة لتدريب المدربين على العمليات القائمة على المعلومات الاستخباراتية لمنع ومكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية. وكان الهدف من التدريب تعزيز معرفة المشاركين بالمواد الإشعاعية والنووية التي تكون عرضة للتهرب، ومعدات ومبادئ الكشف، وتخطيط وتنفيذ عمليات استخباراتية وعمليات لإنفاذ القانون والتحقيقات المتعلقة بالإشعاعات في مسرح الجريمة.

89- وعقد المعهد أول حلقة عمل إقليمية بين الأقران حول التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن النووي في جنوب شرق آسيا. وشارك في هذه الفعالية ما مجموعه 25 خبيراً من البلدان الشريكة والمنظمات الإقليمية والدولية من خلفيات تقنية متنوعة في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنفاذ القانون، والتحقيقات، وأمن الحدود، والسلامة الإشعاعية والنووية.

90- وأخيراً، أجرى المعهد الأقاليمي تمريناً منضدياً بشأن مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية في الأردن بهدف تعزيز تأهب العراق والأردن للكشف عن حوادث الأمن الإشعاعي والنووي في المنطقة والتصدي لها، وتعزيز التنسيق بين الوكالات بين الجهات المعنية الوطنية في مجال الإشعاع والمجال النووي، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن الإشعاعي والنووي.

## جيم- التخفيف من مخاطر تمويل الانتشار الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي

91- لا يزال انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ووسائل إيصالها يشكل التهديد الأكثر إلحاحاً للسلام والأمن الدوليين. وتسعى الجهات الفاعلة المشاركة في تمويل هذه الأنشطة إلى استغلال الثغرات الموجودة في النظام المالي العالمي لنقل الأموال وجمعها بهدف تطوير برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

92- ومن خلال حلقات العمل والمشاورات التي عقدت في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا، سلط المعهد الأقاليمي الضوء على التهديد الذي تشكله أنشطة تمويل الانتشار - التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية - على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما زاد المعهد من فهم المشاركين لتقنيات المزاغة المتطورة التي تنطوي على هجمات سيبرانية وموجودات افتراضية.



## دال - رصد استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة من قبل الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول فيما يتعلق بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

93- رصد المعهد الأقليمي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض خبيثة بغرض نشر معلومات مضللة، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وقدم المعهد الدعم إلى الدول الأعضاء في بناء القدرة على الصمود، وتحسين تدابير التصدي للمعلومات المضللة، وتوسيع نطاق المهارات والكفاءات. ووضع المعهد تدريباً للمسؤولين الحكوميين والخبراء الكيميائيين والبيولوجيين والإشعاعيين والنوويين والصحفيين بشأن تقنيات توقع المعلومات المضللة (التقيد المسبق)، وكشف المعلومات المضللة وتحليلها، والاستجابة بفعالية للمعلومات المضللة، وإثبات زيف المعلومات أو نظريات المؤامرة (فضحها). وعلاوة على ذلك، أصدر المعهد دليل مكافحة المعلومات المضللة المتعلقة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، المعنون *Handbook to Combat CBRN Disinformation*، والمصمم للأفراد أو الوكالات العاملة في مختلف جوانب التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (مثل الاتصالات أو صنع القرار أو الجوانب الإدارية والتشغيلية والتقنية)، الذين تعرضوا أو يحتمل أن يكونوا عرضة للمعلومات المضللة ولأن تستهدفهم هذه المعلومات.

## هاء - دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات تخطيط غير تدخلية ومتكاملة وشاملة في مجال السلامة والأمن

94- واصل المعهد الأقليمي مساعدة الدول الأعضاء في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأهداف غير الحصينة والأماكن المزدحمة والبنى التحتية الحيوية. وأظهرت الهجمات الأخيرة التي أوقعت عددا كبيرا من الضحايا في الأماكن المزدحمة والعامّة الحاجة إلى مواصلة معالجة مواطن الضعف التي يتسم بها ما يُسمى بـ"الأهداف السهلة" من خلال تعزيز المنهجيات الفعالة للتخطيط في مجال الأمن.

95- ووضع المعهد، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، دليلا عمليا بشأن التخطيط الأمني على نطاق واسع، عنوانه *Security Planning on a Large Scale: A Practical Manual*، كتحديث للمنشور *The IPO Security Planning Model*، الذي نشر في عام 2006، ودليلا للمساعدة على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل حماية الأهداف غير الحصينة، عنوانه *Handbook to assist the establishment of public-private partnerships to protect vulnerable targets*.

96- ويستند الدليل إلى رسم تخطيطي للموردين والمدخلات والعمليات والمخرجات والعملاء بغرض وضع خرائط للعمليات، وهو ينشئ نموذجا مباشرا يسمح للجهات المعنية ذات الصلة بالحصول على نظرة عامة رفيعة المستوى ومرجع مشترك لوضع خطة أمنية.

97- وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المعهد، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب وتحالف الأمم المتحدة للحضارات والمركز الدولي للأمن الرياضي، في وضع دليل بشأن أمن الفعاليات الرياضية الكبرى لتعزيز الأمن المستدام والموروثات، عنوانه *Guide on the Security of Major Sporting Events: Promoting Sustainable Security and Legacies*، ودليل للمنظمين بشأن منع التطرف العنيف من خلال فعاليات رياضية كبرى، عنوانه *Handbook for Organizers on Preventing Violent Extremism through Major Sporting Events*، ودورة للتعليم الإلكتروني بشأن مكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف غير الحصينة، مع التركيز بشكل خاص على أمن الفعاليات الرياضية الكبرى. ويعكف المعهد، بالشراكة مع منظمة الدول الأمريكية، على وضع الصيغة النهائية للنسخة الإلكترونية (الأداة الإلكترونية) للدليل العملي للتخطيط الأمني

على نطاق واسع، التي ستنجح للمستفيدين الوصول إلى محتوى الدليل والمعلومات الأخرى ذات الصلة من خلال منصة على الإنترنت.

98- ومن خلال الأدوات التقنية المذكورة أعلاه وشبكة موحدة من الخبراء الدوليين وموظفي إنفاذ القانون والممارسين في مجال الأمن، يزود المعهد الدول الأعضاء بمجموعة واسعة من الممارسات والسياسات والمعايير لقياس وتحسين تأهبها ومستوى تكامل السلامة والأمن لحماية المقاصد السياحية والفعاليات الكبرى والأماكن المزدهمة والعامّة بشكل عام.

99- واستناداً إلى هذه الخبرة، قام المعهد بتصميم عدة أنشطة تقنية ومبادرات لبناء القدرات، وتنظيمها والمشاركة فيها، نفذت بالتعاون مع مختلف شركاء الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وعلى وجه الخصوص، ساهم المعهد في تحسين التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، في التصدي لأحدث التهديدات الأمنية من خلال أربع حلقات عمل دون إقليمية مخصصة.

100- وبالإضافة إلى ذلك، صمم المعهد، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة الدول الأمريكية، أكثر من 15 تقييماً للاحتياجات ودورات تدريبية لزيادة قدرة الدول الأعضاء على تصميم واعتماد تدابير فعالة لحماية الفعاليات الكبرى، والمواقع السياحية والدينية وغيرها من الأهداف غير الحصينة.

## سابعاً - منع الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها

101- ظلت لمجالات حماية الفئات الضعيفة والحد من عوامل الخطر وتشجيع التغيير الإيجابي الأولوية بالنسبة للمعهد الأقليمي عام 2022.

### ألف - تعزيز الرياضة وتنفيذ مبادرات منع الجريمة الموجهة نحو الفئات السكانية الضعيفة

102- أظهر تحليل أجراه المعهد الأقليمي أن البرامج القائمة على الرياضة تشجع التفاعل مع الأقليات والفئات الأكثر ضعفاً وإشراكها. وأتاح إنشاء أفرقة مختلطة، وتجريب تغييرات فريدة في القواعد، والمتابعة من خلال المناقشة واستخلاص المعلومات، فرصاً لمجموعات الأقليات والأغلبية للتفاعل على أرضية أكثر حياداً في العديد من المشاريع. كما يولي المعهد اهتماماً خاصاً للقضايا الجنسانية، وفي بعض المشاريع تشكل النساء أكثر من 50 في المائة من المشاركين.

### باء - تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية على الوصول إلى الفئات الضعيفة من الأفراد والسكان

103- نظم المعهد 12 نشاطاً تدريبياً، ونسق ثلاث خدمات للتوجيه لدعم مختلف الدول الأعضاء في تصميم خطط أمنية لحماية الفعاليات الرياضية الكبرى والوجهات السياحية وغيرها من الأهداف غير الحصينة والبنى التحتية الحيوية. ويدرج المعهد في مناهجه التدريبية دورات محددة بشأن الإدماج الاجتماعي، وإمكانية الوصول، وحماية الأقليات والأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظمات إنفاذ القانون والمنظمات الأمنية. وفي عام 2022، اعتمد عدد متزايد من الدول الأعضاء هذا النهج في السياسات الوطنية، مما يضمن تحسين حماية وتمكين أكثر الفئات السكانية ضعفاً والتنفيذ الأكثر فعالية للتدابير الأمنية القائمة.

104- ومن خلال المركز العالمي المعني بتسخير لتعزيز أمان الأطفال، الذي أنشأه المعهد الأقليمي، يمكن للمحققين الوصول إلى معلومات حول أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة التي يمكن استخدامها في عملهم

لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى كون المركز العالمي مستودعا للمعلومات، فإنه يعمل كمنصة لمحققي إنفاذ القانون للتواصل بعضها ببعض، وتبادل خبراتهم في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عملهم وتعلم كيفية استخدام هذه الأدوات القوية بمسؤولية.

## ثامنا - وضع الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026

105- بالتشاور مع الدول الأعضاء، وشركاء منظومة الأمم المتحدة والمنتسبين إليها، والخبراء المتخصصين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء في البرامج، والمستفيدين من مشاريع المعهد الأقاليمي، وضع المعهد إطاره البرنامجي الاستراتيجي الجديد الذي يغطي الفترة 2023-2026.

106- واستنادا إلى البحوث ونتائج العمل الذي اضطلع به المعهد من خلال الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2019-2022، يحدد الإطار الجديد خمس أولويات للمعهد للفترة 2023-2026، ويحدد الشباب والمسائل الجنسانية وتغير المناخ كمسائل شاملة. والأولويات الاستراتيجية الخمس هي كما يلي:

- (أ) منع ومكافحة التهديدات الأمنية عبر الوطنية والإرهاب والصلوات بينهما؛
- (ب) مكافحة المشاريع الإجرامية والتدفقات المالية غير المشروعة والممارسات الفاسدة؛
- (ج) تعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة والناشئة للتصدي للجريمة والاستغلال؛
- (د) منع ومكافحة التطرف العنيف والتشدد؛
- (هـ) تعزيز سيادة القانون وضمأن الوصول إلى العدالة.

107- وكما هو الحال مع الاستراتيجية السابقة، تتماشى الأولويات الاستراتيجية في الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026 مع الهدف 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وترتبط بالعديد من الأهداف الأخرى، أبرزها الأهداف من 2 إلى 6 و8 و9 و11 و14 و15.

108- وتمول حافظة أنشطة المعهد الأقاليمي المكثفة على نحو كامل من خلال التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، بما يشمل تبرعات سنوية مقدمة من حكومة إيطاليا، بصفتها البلد المضيف. وتكون معظم التبرعات قصيرة الأمد ومخصصة لمشاريع محددة. وسيطلب التنفيذ الناجح للإطار البرنامجي الاستراتيجي الطموح للفترة 2023-2026 استمرار الدعم المحوري والتبرعات من جانب الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، التي يعرب المعهد الأقاليمي عن امتنانه لها.